السياسة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط بعد الاتفاق النووي مع إيران
(قراءة في مستقبل المنطقة العربية)

د.انس اكرم محمد صبحي(*)

ملخص:

تعتبر السياسة الامريكية واحدة من اهم السياسات في العالم التي تعرضت للبحث والتحليل من كُتاب مختلفي الاهتمام والتوجهات ومن دول مختلفة ، بحكم ان التشعب الذي تتم به تلك السياسة في صناعتها وتوجهاتها والوسائل التي تلجأ اليها لا يمكن لاي دولة ان تعف نفسها منها.

ولمنطقة الشرق الأوسط عموماً، والمنطقة العربية خصوصاً، أولوية في السياسات الامريكية؛ فالولايات المتحدة تعتبر هذه المنطقة عامل مهم في تأكيد سيادتها وهيمنتها على النظام الدولي لأعتبارات حضارية واقتصادية وجيوبوليتيكية، لذلك تلجأ الى اعادة صياغة لبعض مضامين تلك السياسات مع كل حدث مفصلي يصيب المنطقة ويحدث فيها. ومنذ نحو عقد من الزمن اتجهت الولايات المتحدة الى تنفيذ سياسات تعمل على دفع الشرق الأوسط *نحو لا استقرار واضح* من خلال: احتلال العراق، الفوضى الخلاقة والربيع العربي..، الا ان ذلك اصطدم بعقبات عدة اهمها: ان قوى اقليمية وأخرى كبرى اتجهت لعرقلة جانب من تلك السياسات وهو ما دفعها الى احداث بعض المراجعة لأولويات تلك السياسة وللادوات التي تستخدمها.

وخلال المدة بين 2004–2015، كانت احداث البرنامج النووي الايراني شاخصة امام صناع السياسة الامريكية، باعتباره احد المتغيرات التي يمكن ان تسهم في تغيير التوازنات الاقليمية، اي انه يُغير في حسابات القوة والقوى الموجودة في المنطقة والتي تتجه الى كفة في غير صالح الولايات المتحدة؛ ومع ذلك فان مخرجات احداث العراق والفوضى

الخلاقة كانت تحمل تكبيلاً لمدى مرونة السياسة الامريكية في تنفيذ سياسة التفكيك، وهو ما دفعها الى تنويع قنوات فاعلية سياستها الخارجية خصوصاً في عهد الرئيس أوباما لتتجه نحو خوض مسالك التفاوض تارةً، وصناعة التحالفات الدولية تارةً، مع بقاء أحتفاضها بخيار الضربة العسكرية كخيار جدي قابل للاستخدام طوال مدة ليست بالقصيرة منذ العام 2008 . ولهذا اتجهت الولايات المتحدة الى اعادة صياغة بعض وسائل تنفيذ إستراتيجياتها على نحو دفع ايران والقوى المفاوضة لها الى تسريع صياغة اتفاق يحفظ حقوقاً متوازنة لأطراف العلاقات كافة.

لقد اتجه البحث الى مناقشة السياسة الامريكية في المنطقة العربية ، كونها سياسة تتجه بخطوات متسارعة الى تحقيق المزيد من التفكك لنظام الدولة الوطنية الذي تأسس بُعيد أتفاقية سايكس بيكو عام 1917، والمساعدة في تبلور وظهور دول مفككة جديدة تضمن لأسرائيل التفوق الاقليمي، وتحمي المصالح الامريكية عبر أضعاف القوى التي يمكن ان تناهضها عربياً.

المقدمة:

يثير موضوع السياسة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط الكثير من التقليدية، والكثير من الجدل في الوقت نفسه، ولعل حكم تقليديته نابع من كون الولايات المتحدة تصمم وتنفذ سياساتها في المنطقة من مدة ليست بالقصيرة ، بحكم اسباب بعضها يخص الولايات المتحدة (قوة عظمى بمصالح ممتدة يقتضي الحال توفير سبل حمايتها في كل الاقاليم) ، والبعض الاخر يخص منطقة الشرق الأوسط (بحكم مكانتها: الحضارية والاقتصادية والجيوبوليتيكية عالمياً) .

اما حكم انه يثير جدل فمبعثه ؛ ان الولايات المتحدة وعلى الرغم من انها تسببت ببعض المآسي في المنطقة جراء حضورها – غير المحايد – ، فان حضورها يتوسع ويزداد تأثيرها في تحديد شكل المستقبل الذي سيحكم المنطقة العربية، كونها أكثر مناطق الشرق الأوسط عرضة لتداعي الاحداث الدولية منذ احداث 11 سبتمبر/ايلول 2001 في الولايات المتحدة وليومنا هذا .

1–أهمية البحث والهدف منه

ان الأهمية التي ينطوي عليها البحث تتحدد : بكون الولايات المتحدة قوة عظمى حاضرة في الشرق الأوسط ، وان مصالحها تدفعها إلى ان تقود منطقة الشرق الأوسط وبضمنها المنطقة العربية ، نحو تفكيك خرائط سايكس – بيكو لعام 1917 والتأسيس لخرائط جديدة تتفق والمصالح الأمريكية وقوامها (تجزأه المجزأ، وتفكيك الدول وأعادة تشكيلها من جديد) .

اما الهدف من البحث فيتحدد بالاتي:

- **بيان مضامين السياسات الأمريكية في الشرق الأوسط .**
- **توضيح مضامين الاتفاق الأمريكي – الإيراني وطبيعة الخلاف بشان برنامج إيران النووي.**
- **مناقشة الاحتمالات التي يمكن ان تتجه اليها التدابير الأمريكية لضمان التزام إيران بالاتفاقات الدولية، وتطمينات حلفائها في المنطقة، والتي استهلتها الولايات المتحدة بلقاء قادة مجلس التعاون الخليجي في كامب ديفيد مايو/آيار 2015.**
- **استشراف ما يمكن ان تكون عليه خيارات الولايات المتحدة المستقبلية تجاه الشرق الأوسط والمنطقة العربية بعد الاتفاق النووي مع إيران حتى العام 2020 .**

2–مشكلة البحث: ان المشكلة التي ينطلق منها البحث تتحدد بالاتي: ان الولايات المتحدة تنظر للشرق الأوسط كمنطقة وميدان يمكن ان يتحدد من خلاله من يقود العالم في العقود القادمة لاعتبارات تتعلق بالطاقة والموقع والمكانة الدينية لدى اتباع الاديان السماوية، لهذا هي تضع ثقلها في إدارة ملفات هذه المنطقة (سياسياً واقتصادياً وثقافياً)، الا ان إدارة ملف منطقة وتحمل كلف ادارتها وضبط إيقاعات التفاعلات ضمن المنطق المقبول أمريكياً وترك القوى الكبرى تبني قوتها، أمر ينبأ باحتمال ان تخسر الولايات المتحدة قدرتها التنافسية ومن ثم مكانتها عالمياً، وهو ما يلاحظ بتدخل روسيا الذي اربك جانب من السياسة الأمريكية في سوريا وإيران؛ وربما العراق مستقبلاً.

وهذه المشكلة، تدفع إلى طرح ووضع عدة اسئلة، ستكون محوراً رئيسياً للبحث، وهي:

- المبررات المصلحية التي تواجة الولايات المتحدة نحو الشرق الأوسط؟
- آليات الولايات المتحدة لتنفيذ سياساتها تجاه الشرق الأوسط؟
- لماذا اختلفت الولايات المتحدة وإيران بشان البرنامج النووي؟
- فرص الولايات المتحدة في أبقاء منطقة الشرق الأوسط والمنطقة العربية ضمن مناطق نفوذها–الحصري– بعد الاتفاق النووي مع أيران ؟

3–الفرضية :

تحتم الأجابة على مشكلة وأسئلة البحث صياغة فرضية مفادها :ان المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط هي من يحدد خيارات السياسة الأمريكية، وان اتجاه تلك السياسة انما يتجه نحو اعتماد خيارات تفكيك منطقة الشرق الأوسط واعادة تشكيل دولها بما تتفق ومنطق المصالح الأمريكية.

4–المنهجية :

يعتمد البحث في تحليل مضمونه، وفي التعامل مع المشكلة البحثية، والوصول إلى الاستنتاجات على منهج التحليل النظمي، بوصفه يقوم على تحليل للمدخلات التي يمكن ان يُبنى عليها خيارات السياسة الأمريكية ؛ بالأضافة الى منهج صنع القرار والذي يسلط الضوء على سلسلة العمليات و العوامل المؤثرة في عملية صنع سياسة الولايات المتحدة تجاه الشرق الأوسط ، والمخرجات المتمثلة بالاحتمالات التي يمكن ان تستقر عليها تلك السياسة خلال المستقبل القريب.

5–الهيكلية : لغرض الألمام بالموضوع وفق ما تقدم سيتم تناول هذا البحث من خلال اربعة مطالب، فضلاً عن مقدمة تمثل اطاراً منهجياً لمحتوى وكيفية البحث، وخاتمة وأستنتاجات ، وهذه المطالب هي كالاتي:

المطلب الاول: السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط: الخلفية التاريخية وآليات الصنع

منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر، لاحت في الأفق سياسات صادرة من الولايات المتحدة تنهي عملياً ما عرف بـ (سياسة العزلة) التي اتبعها الرئيس جيمس مونرو عام 1823، واتجه الوجود العسكري والشركات والمبشرين الامريكان للأنتشار عالمياً، حتى وصلوا مع نهاية القرن إلى غرب اسيا، وازداد حضورهم في المنطقة التي عدوها شرقاً أوسطياً، حتى اصبحت صاحبة الكلمة الاقوى في ترتيب اوضاع المنطقة مع مستهل سبعينات القرن العشرين، ولتبسط اجنحتها على الشرق الأوسط عبر الحلفاء والانتشار المباشر للمصالح والإستراتيجيات المتبعة ؛ وكلها اشرت ان الولايات المتحدة انما هي دولة مؤسسات، تصنع سياساتها وتوجهاتها العالمية استناداً الى وجود مجموعة قوى، يقف على رأسها رئيس الدولة، وعملية معقدة لصنع القرار يشارك بها الجميع، بالأضافة الى مراكز البحوث والدراسات التي تلعب دوراً هاماً في توصيف البيئة الدولية وتسهيل التعامل معها، عبر وضع البناء الفكري وربما حتى الخيارات امام صناع السياسات[1]، وهذا ما يجعل السياسة الأمريكية أكثر نضجاً عندما تتعامل مع منطقة جغرافياً ما أو قضية ما.

ومع انتهاء الحرب الباردة، اتجهت الولايات المتحدة الى احداث تغيير في ذلك النظام، كونه مبني على خرائط حربين: الاولى والثانية، وكل قيمه وتقاليده أوروبية، فما كان منها الا ان تؤسس لبدايات جديدة: تفكيك ما تم بناءه واعادة بناء ما تصبو اليه، رغبة ان يكون القرن الواحد والعشرين قرناً أمريكياً في قيمه ومعاييره[2]، فكان حدث أزمة الكويت والحرب على العراق عام 1990/ 1991، بداية انطلاق لتفكيك كل من النظامين العربي[3] والدولي، لهذا اطلق الرئيس (جورج بوش الاب) تصريحه عن النظام العالمي الجديد في أكثر من مناسبة. وفي مسعاها لتغيير النظام الدولي، اتجهت الى توسيع حلف الاطلسي: من حيث العضوية والدور، ليكون قوة الولايات المتحدة عالمياً[4]، واتجهت الى محاصرة واضعاف روسيا[5]، واحتواء الصين[6]، عبر تحالفات متعددة ، ومن خلال السعي لأتمام مشروع الدرع الصاروخي بما يؤمن لها جاهزية اكبر في مواجهة التهديدات الإستراتيجية[7]. كما سعت الى توسيع الأدوار الاقليمية لكلٍ من

المانيا واليابان وتبريز حضورهما بين القوى الكبرى في مجلس الامن الدولي ، لتعيد صياغة اهم مرجعيات تسوية الحرب العالمية الثانية[8].

مع ذلك، فان مخرجات فعلها لإعادة صياغة النظام الدولي فشلت، فسرعان ما عادت روسيا الأتحادية لتاخذ جزءاً من مكانة الاتحاد السوفيتي السابق عالمياً ، وارتفع شان الصين في نطاق نظامها الإقليمي، بل وبرزت قوى منافسة عديدة : الهند ، جنوب افريقيا والبرازيل،.. لتأخذ كلٌ منهم جانباً من مكانة ونفوذ الولايات المتحدة كل منها في اطار نظامه الإقليمي؛ اقتصادياً من خلال (انخفاض نسبة الناتج القومي الامريكي للناتج العالمي من 24.1% عام 2000 الى 19.3% عام 2012) [9] ، وعسكرياً من خلال(تراجع قدرة الولايات المتحدة على شن حربين إقليميتين معاً الى عدم القدرة على التورط بحرب مفتوحة النهايات) [10] ، وسياسياً من حيث (ضعف حضور الولايات المتحدة وضعف قدرتها على استحصال شرعية منفردة للعمل السياسي في شرق آسيا وغربها وغيرهما، قياساً بتعاظم نفوذ القوى الاقليمية والأخرى المنافسة).

اما الشرق الأوسط ، فان أحداث الكويت 1990 / 1991 لم ينتهي إلى احداث الأثر الذي طمحت ألية الولايات المتحدة في اعادة رسم عالم ما بعد الحرب الباردة، انما كان عليها ان تنتظر الوقت الذي تكون المنطقة فية مستعدة ثقافياً وسياسياً لقبول اعادة التشكل. وما ان حل العام 2000 حتى تبلور اهم متغير في السياسة الأمريكية، الا وهو تعشق الإدارة الأمريكية الجديدة بالمحافظين الجدد اصحاب رؤية (القرن الأمريكي الجديد) والتي اطلقوها عام 1997، ودعوا من خلاله إلى استخدام القوة لتفكيك بُنى وهياكل العالم القديم والتأسيس لعالم جديد[11]، يحمل منظار ثقافي– ديني يخول الولايات المتحدة لتأسيس وقيادة عالم يهيئ لعودة وظهور المسيح على الأرض، بدءاً بظهور إسرائيل الكبرى وزرع الحروب[12]. فكان حدث 11 سبتمبر/أيلول 2001 بمثابة هدية تلقفوها للشروع ببرنامجهم، الذي استهلوه بالشروع في ثلاثة حروب كبرى في التاريخ المعاصر، وهي: الحرب الاستباقية على أفغانستان عام 2001، وحرب العراق عام 2003[13]، والحرب على ما اسموه بالإرهاب باعتبارها اداة مهمة للتمهيد لتطبيق مشروعهم في خلق الفوضى واعادة التفكيك في

منطقة الشرق الأوسط ، وهذه الحرب استمرت حتى العام 2010، عندما اعلن الرئيس الأمريكي باراك اوباما إنهائها[14]. وما تم اخفاءه في تلك الحروب هو طبيعة عالم ما بعد احداث 11 سبتمبر/أيلول، اي ماذا تريد الولايات المتحدة، وهو عالم يتعلق بـ:

1- مصالح يمكن اختزالها بعنوانين: الولايات المتحدة وإسرائيل ؛ اما إسرائيل فانها كيان له قدسيته في نظر التيارات المسيحية المُتصهينة، ويتوجب ان توظف لها مصالح وسياسات الغرب من اجل حمايتها ودعمها. اما الولايات المتحدة، فان هدفها هو السيادة على العالم والتأسيس لنظام عالمي جديد بقيم وأخلاقيات أمريكية، الا انه مع نهاية عهد بوش الأبن و قدوم اوباما للحكم، تزايد الأدراك والرغبة الأمريكية في أشراك الحلفاء في أدارة الملفات الدولية؛ وهو ما أقره الرئيس أوباما في خطاباته في حالة الاتحاد وفي إستراتيجية الأمن القومي لعام 2010[15] بالقول: ان العالم لا يمكن ان يدار بمعزل عن المنافسين، وان الشراكة طريق سيجد له تطبيقاً في السياسة الأمريكية. وهو ما كرره وأكد علية في إستراتيجية الأمن القومي لعام 2015[16].

2- اما ابرز ادواتها فهي ؛ العنف والقوى الإقليمية التي يمكن ان ترضي القيادة الأمريكية وهي: اليابان والمانيا وتركيا وربما إيران ودولة كردية – مستقبلية –. المهم هنا، ان القوى التي يمكن ان تُنفذ السياسة الأمريكية أو تنخرط في جهودها يسهل تطويعها، طالما ان هناك منطقة مستهدفة يستوجب ان تتجه اليها السياسات الأمريكية.

3- اما ابرز ساحاتها فهي: المنطقة العربية ، شرق اسيا ، شرق أوروبا وإفريقيا ؛ وهي المناطق المستهدفة في عالم ما بعد 11 سبتمبر/أيلول . وقدر تعلق الامر بالشرق الأوسط ، فالواضح ان هذه المنطقة غير مستقرة قياساً لحجم المصالح الأمريكية، وما زال حلفاء الولايات المتحدة لا يستطيعون ضبطها بخاصية توازن القوى، وهو ما استدعى وجوداً أمريكياً مباشراً فيها. وهذا ما يمكن بيانه بالمطلبين القادمين من هذا البحث.

المطلب الثاني: تطبيقات الإستراتيجية الأمريكية الشرق أوسطية: المصالح والأدوات الإقليمية

لم يرتبط التأسيس لمنطقة الشرق الأوسط بالولايات المتحدة وانما ارتبط ببريطانيا وبإسرائيل؛ فبريطانيا اعتبرته إقليم وسيط – رابط – بينها وبين مستعمراتها في الهند، مما يوجب عليها اضعاف التهديدات التي تتعرض لها أدارة مستعمراتها في الهند قبل عام 1945. اما الإسرائيليون فانهم تلقفوها كفكرة بعد ان أستقر الرأي على أنشاء دولة إسرائيل ككيان على أرض فلسطين ، واعتبروا ان واحدة من ابرز خطوط حماية هذا الكيان هو فصل محيطها عن اطاره القومي ، ووضعه في اطار غير قومي، يكون العرب فيه غير ذو اغلبية من جهة ، وتقسيم المنطقة العربية إلى انتماءات سابقة على الدولة، تمنح من خلاله كل انتماء اثني أو مذهبي وضع كيان، أو تسعى لذلك، ثم انتقل الامر إلى اعادة احياء القبلية بوصفها رابطة سابقة على الدولة وأجدر منها بالاتباع[17]. ومن ثم تبنت الولايات المتحدة فكرة : ان إسرائيل تعيش في محيط شرق أوسطي وليس عربي، باعتبار ذلك مدخل انقاذ مهم لهذا الكيان[18]. وبدأت للتأسيس له، والعمل على جعله واقعة في سياساتها وإستراتيجياتها، وطرح مقاربات فكرية تمهيدية له بدءاً: بمشروع الشرق الأوسط عام 1994 ومن ثم مشروع الشرق الأوسط الكبيرعام 2003 وما تلاه .

واذا ما تم تتبع السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط، يلاحظ ان امر سياستها مقرون بمصالحها التي لا نراها أن تتعدى المحاور التالية :

1- محور الطاقة وكيفية الحصول عليها: والمعروف ان الطاقة هي عصب الصناعة والحضارة، والطاقة المستهلكة في عالم اليوم اغلبها تعتمد على الهيدروكاربون (النفط والغاز الطبيعي والفحم) ، الميكانيك (الكهرباء) ، القدرة الانشطارية (الذرية/ النووية)، التفاعلات البديلة والمصنعة (الطاقة غير التقليدية). حيث تعاني الولايات المتحدة نقصاً في اهم موردين للطاقة: هما (النفط والغازالطبيعي) ،وبما ان الشرق الأوسط يحتوي على نسبة تقترب من الـ (67%) من احتياطات النفط ، ونحو (31%) من الاحتياطي

العالمي للغاز الطبيعي، وهو ما أستدعى من الولايات المتحدة ان تبتكر أساليب من شانها ضمان السيطرة على هذه المنطقة.

2- محور البقاء على قمة الهرم الدولي: وهذا يتطلب ضمان بقاء هيمنه الولايات المتحدة وسيادتها على العالم ، وهو ما يتطلب أعتماد إستراتيجيات متعددة ، منها: بناء القوة الأمريكية، ديمومة التحالفات الجماعية(حلف شمال الاطلسي) ، تشكيل وبناء الأحلاف وفقاً للمهمة المطلوب القيام بها كما حصل في *العراق عام 2003 وليبيا عام 2011*؛ يقابلها منع بروز منافسين عالميين وعلى وجة الخصوص السعي لعرقلة بروز روسيا الأتحادية والصين واحتوائهما، والسعي نحو تطوير سريع في *إستراتيجية الدرع الصاروخي* ، على الرغم من دعواتها إلى منع التجارب النووية على الأرض في *قمة واشنطن النووية عام 2010* .

3- محور حماية أمن إسرائيل : باعتباره كيان مقدس وفقا للنصوص التوراتية والانجيلية، وهو ما يفسر سر تعلق القيادات السياسية الأمريكية بإسرائيل منذ ان دخلت الشرق الأوسط خلفاً لبريطانيا . هذا من جانب ، ومن جانب اخر، ان حفظ المصالح اعلاه، يقتضي وجود أدوات تساعد الولايات المتحدة على تحقيقها، وكانت الأدوات الاولى في ذلك هي:

- القوة الاقتصادية: والمتمثلة بشركاتها النفطية التي استثمرت في نفط السعودية والعراق ابتداءاً، ثم وسعت من نطاق عملها.
- القوة العسكرية: وهي ما بدأت تظهر منذ احداث العدوان الثلاثي على مصر في عام **1956** ، وزاد حضورها بانشاء قوة التدخل السريع في الشرق الأوسط عام **1981** ، ومن ثم عام **1991** لمواجهة واخراج القوات العراقية من الكويت ، واستمر حضورها يتسع إلى يومنا هذا .

الا ان الاستخدام الواسع للقوة العسكرية الذي شرعت بالتهديد به أو استخدامة عبر حلفاء منذ منتصف القرن الماضي انتهى إلى نتائج حَملت الولايات المتحدة كلف ضخمة ، وارتفع حجم الكلف مع تدخلاتها المباشرة وانتشارها على الأرض في مستهل

التسعينيات من القرن الماضي عندما انخرطت في صراعات المنطقة ، بخوضها أبتداءاً لحرب اخراج العراق من الكويت ، وتوقيعها لأتفاقات أمنية مباشرة مع دول مجلس التعاون الخليجي . واستمر وجودها العسكري في المنطقة حتى عام 2001 عندما حدث تحول مهم الا وهو حدث 11 سبتمبر/ أيلول، الذي غير في طريقة إدارة الولايات المتحدة لمصالحها، وفي أدواتها المستخدمة؛ و أولى هذة التغييرات هو انخراط (إيران وتركيا) في جهود مكافحة ما تراه الولايات المتحدة – إرهاباً – ؛ وهو ما انتهى إلى دخول الولايات المتحدة لأفغانستان عام 2001 ، ومن ثم احداث حرب العراق وأحتلاله عام 2003 ، وهو ما أكده وأورده السياسي العراقي (احمد الجلبي) عن مضامين لقاءات اربيل والسليمانية بين المنسقين الأمريكان والإيرانيين لترتيب الدخول للعراق وتغيير النظام السياسي[19].

وما ان حدث التغيير في العراق في نيسان 2003 حتى وجدت الولايات المتحدة نفسها في خضم التفاعلات الاقليمية ، وهو ما تطلب منها استحضار عدد من الادوات التي تتلائم مع طبيعة تلك التفاعلات، واهمها:

1–الأدوات الأمريكية:وهي ادوات توزعت بين:–

1. وجود عسكري واقتصادي مباشر: وتمثل بانتشار قوتها في قواعد عسكرية دائمة ومؤقتة، وفي أنشطة شركاتها النفطية ، والتبادلات التجارية مع دول المنطقة.
2. وبين الوجود غير المباشر الذي استخدم ادوات مثل:–

❖ المجتمع المدني: واستخدمت هذه التنظيمات باعتبارها الأكثر والأسرع وصولاً إلى المواطن العربي، وخصصت لأنشطتها بعض من موازنة وزارة الخارجية والوكالات الدولية المتخصصة .

❖ الاعلام و وسائل الاتصال: وهي وسيلة استخدمتها بقصد احداث تغيير في القناعات الجماهيرية من خلال ؛ تأسيس قنوات وشبكات أعلام فضائي حر غير رسمي ، تشجيع الأنفتاح وأستخدام وسائل التواصل الاجتماعي مثل (التوتير والفيسبوك) في جمع ونشر

المعلومات ، وفتح المجال أمام الجمهور والمتلقي لطرح ومشاركة أراه تجاه الأحداث العامة التي تصيب المنطقة العربية .

❖ الدعوة إلى تطبيق الديمقراطية وحقوق الإنسان: وهو كان وسيلة أكثر منه هدف في السياسة الأمريكية ؛ ومبعث القول بانه وسيلة وليس هدف هو ما انتهى اليه حال العراق، اذ انتهى النظام الذي بنته الولايات المتحدة إلى تكوين نظام سياسي–غير مستقر– يقوم على الأقصاء والتمييز وعدم أحترام حقوق الإنسان ، أكثر مما هو نظام منفتح يحترم التداول السلمي السلطة ويقيم نظام ديمقراطي سليم.

ومن ضمن ما اثارته هو مشروع الشرق الأوسط الكبير عام 2003، وتبني آليات الفوضى الخلاقة من خلال السماح لقوى اصولية وعرقية ان تبرز وتتفاعل عام 2005، ومن ثم التحريض على احداث الربيع العربي عام 2010.

2–الأدوات الإقليمية : وتشمل هذه الأدوات دول فاعلة ولها تأثيرها في منطقة الشرق الأوسط ك :

أ–الأداة التركية: وهي من اهم الأدوات التي استخدمتها الولايات المتحدة منذ مستهل الخمسينات ليومنا هذا؛ بأعتبار تركيا اقرب ثقافياً واثنياً إلى شعوب المنطقة، واستثمرت خوف النظام العلماني الوليد في تركيا من المد الشيوعي ، ووفت الحاجة التركية الى الدعم الأمريكي لتحقيق طموحها للأنظمام الى منظومة الأتحاد الأوربي.. وجميعها عوامل دفعت تركيا الى الأنخراط تحت المظلة الأمريكية، واستمر العمل ضمن هذاالسياق حتى بعد انتهاء الحرب الباردة ، وليعاد رسم وصياغة دور تركيا ضمن اطار البحث عن فلسفة تحتوي المنطقة من بين فلسفات موجودة إقليمياً (دينية وعلمانية وقومية) ، فظهر من بين ما ظهر *التيار الإسلامي وفقا للنموذج التركي*، ومكنته من حكم تركيا عام 2002 رغم تهديدات العسكر فيها[20]، كونه نموذج سيكسب الأمريكان شرعية لاحقة على ما يمثله هذا النموذج للأنظمة التي يراد لها ان تحكم الشرق الأوسط.

ب–الأداة الإيرانية : منذ خمسينات القرن الماضي تطورت العلاقة بايران ولعبت الاخيرة دور شرطي الولايات المتحدة في المنطقة ؛ ولما انتهت الأدراة الأمريكية إلى اختيار الاعتقادات الدينية كوسيلة لتقويض ثلاثة اعداء لها: الاتحاد السوفيتي ، الشيوعية /القومية العربية، وإحداث شق بين المسلمين طائفياً ومذهبياً ، وقع أختيارها على الجمهورية الأيرانية . فالشعب الإيراني ذات اغلبية شيعية تصل الى أكثر من (70%) منه ، والاعتقادات الشيعية التي لها تفسيرها الخاص لبعض المبادئ العامة المتفق عليها بين عامة المسلمين ، وتغليف بعض تلك الاعتقادات باغطية سياسية وخاصة بعد الثورة الأسلامية في أيران عام 1979 ، تسبب بأحداث شرخ لاحق في العلاقات بين العرب وإيران ؛ لذلك كانت الاحداث التي تمت في العراق بعد نيسان 2003 والقائمة على تغيير عنيف في تركيبة العراق الأثنية والدينية عوامل ساعدت إيران في تنفيذها تحت المظلة الأمريكية[21]، وكل ذلك خدم الولايات المتحدة وإسرائيل، كون إيران – بقصد او بغيره – قد غيرت وجهة العدو لدى العرب والمسلمين من العداء لإسرائيل إلى العداء لإيران ؛ وهو ما ظهر لاحقاً في أحداث كل من سوريا ، العراق ، البحرين واليمن.

رافقتها مسالة اخرى –رمزية– ؛ وهذة خطوة يمكن بها ضرب جانب من وحدة المسلمين كون المجتمع الدولي سمح باقامة اول كيان إسلامي لا يتفق مع الاطار العام الذي عليه أغلبية المسلمين، رغم ما يتمتع به من راديكالية في خطابه السياسي خلافاً لكل مساعية باجهاض التجارب الإسلامية في الدول الاخرى . ومن ناحية أخرى ، ان إيران تجاور الاتحاد السوفيتي السابق – العدو – من خاصرتها المرنة الإسلامية ، وبهذا النظام يمكن ارباك جنوب الاتحاد السوفيتي السابق الذي قمع الحريات الدينية بقسوة ، وبه يمكن أضعاف ولجم سطوة القومية العربية بدفع الشباب العربي ليتوزع بين خيارين : عصبوي– قومي و اعتقادي–ديني ، مستغلة وجود نزعة رفض بين الشباب العربي لعقلية السلطة وطريقة ادارتها للبلاد العربية القائمة على الأستثناء والحرمان وغياب المستقبل وعدم تداول السلطة، وهم ممن لا يجدون إطاراً ملائما في القومية العربية لاشباع احتياجاتهم ؛ وهذا مما سمح للأنموذج الإيراني بالنمو بين ظهراني

العرب ليس لقناعتهم به انما لعدم وجود بدائل سياسية وفكرية أخرى تسمح بها الأنظمة العربية – غير– الخضوع لسلطة الأنظمة السياسية الحاكمة.

وبالفعل كان الخيار للحكومة الإسلامية وفقاً للأنموذج الإيراني في ظرف كانت اقطاب تلك الحكومة يعيشون في الغرب (فرنسا) ، وسلطت عليه الضوء إعلامياً، حتى غدا قابلاً للاستبدال بدلاً للنموذج العلماني للشاه ، وشاهده هو احتضان قيادات العهد الجديد في الغرب نفسه ومنه قدمت تلك القيادات. وهو مايبرر عدم ممارسة تلك القيادات وإلى اليوم فعلاً واحداً بالضد من مصالح الولايات المتحدة خارج دائرة الخطاب السياسي .

ج–اما الأداة الكردية : فانها تاخذ من الحق ولا تضيف له، فلما اقرت اتفاقات سايكس بيكو 1917، لم تكن هناك اشارات لدولة كردية، ولما اقرت اتفاقية سيفر 1920 كانت اتجاهات الغرب هو تفكيك الدولة العثمانية وليس بناء دولة كردية ، والدليل انها تحدثت عن كيان كردي في الشق العثماني، وتناست القسم الكردي في الدولة الفارسية والذي يزيد سكانه على (34%) من اكراد المنطقة، ومساحته تزيد على(37%) من مساحة كردستان الكبرى[22]. الا أن تراجع الغرب عن أنشاء الدولة الكردية في الشق العثماني في لوزان 1923، أبقت ارادات الكرد واقعة تحت عناوين قومية : الاتراك في تركيا، والعرب في العراق وسوريا، والتحالف الفارسي–الاذري في إيران . مع ذلك تلقفت قضية الاكراد في العراق القوى الإقليمية والدولية: إسرائيل (1961 صعوداً) وإيران (1971 صعوداً) ، والقوى الكبرى: الاتحاد السوفيتي (1946 صعوداً) والولايات المتحدة (1971 صعوداً)، علماً أنهم لم يمنحوا متنفساً لممارسة حقوقهم الا في العراق عام 1974 (اتفاق الحكم الذاتي)؛ الا أنه ما لبث أن تم استغلال اكراد العراق عام 1991 ولم يمنحوا حق اقامة دولة رغم ان الظروف انذاك كانت مؤاتية لإعلان هذا الحق من انحسار في سلطة الحكومة العراقية قبل عام 2003.

ومنذ نيسان 2003 وأعلان الأقليم الفدرالي الكردي ضمن جسد الدولة العراقية ؛ كانت كردستان العراق ولا زالت واحدة من خيارات الولايات المتحدة المهمة : فهي

في حالة صياغتها كدولة ستكون قاعدة أمريكية يمكن الانطلاق منها لسحب كردستان إيران وكردستان تركيا نحوها ؛ وستكون دولة غير مرغوبة بها لأعتبارات مذهبية – إيرانياً – ، ولأعتبارات اثنية – تركياً – ، وغير مرغوبة بها –عراقياً– كونها مختلفة معه مذهبياً واثنياً، ومن ثم ستكون خياراته محددة بالحصول على دعم غربي–أمريكي.

اما ابرز ساحات الإستراتيجية الأمريكية لعالم ما بعد احداث 11 سبتمبر/أيلول فهي(المنطقة العربية) ، كون اعادة التشكل على المستوى العالمي تشهد وجود معوقات وكوابح عدة اهمها : ان روسيا الأتحادية افاقت من كبوتها عام 2000 ، ونَمت قوتها على نحو جعلها قادرة على رد الولايات المتحدة في إيران منذ عام 2005 وفي سوريا عام 2011 وفي كوريا الشمالية.. ،ناهيك عما حصل في جورجيا عام 2008[23]، واحداث الأزمة الاوكرانية منذ عام 2013 وليومنا هذا ؛ وكلها مواقف برهنت ان الروس في عهد (فلاديمير بوتين) عملوا على تنمية وتعزيز الوعي بمكانة دولتهم في النظام الدولي.

اما الصين فانها وان كانت لا ترغب بالصدام مع الولايات المتحدة ؛ الا ان قوتها نمت بمعدلات يصعب على الولايات المتحدة تنفيذ اجندات الاحتواء ضدها ، ورغم ان جهود الولايات المتحدة أنصبت على تطوير ثلاث ادوات للتعامل مع الصين وفي مقدمتها : حفظ التوازن الإقليمي، تعزيز الدرع الصاروخي، وكسب الداخل الصيني بعلاقات تعاون ، الا انها في مجملها لا تنم عن قدرة أمريكية انما تنم عن رغبة بتأخير وتأجيل المواجهة بين الدولتين[24].

مما تقدم .. لم يبقى للولايات المتحدة من ساحات لاداء دور مهيمن وتشكيل النظام الدولي الا عبر اللعب على الوتر الإقليمي ؛ وهو ما يتوافر في إفريقيا ، شرق أوروبا والمنطقة العربية . والمجال الاضعف من بينهم هو المنطقة العربية ، وهنا كان الطرح الذي لم يعلن هو اعادة تقسيم ورسم خرائط سايكس بيكو ، وتشكيل دويلات تجعل حماية المصالح الأمريكية هي الهدف لدى تلك الدول مقابل توفير الحماية الأمريكية لها . والطرح الذي اعلن هو حاجة المنطقة إلى إصلاحات اربعة ، هي مما تم طرحه عام 2003 في اطار ما عرف بمشروع الشرق الأوسط الكبير[25] وفي مقدمتها :

التداول السلمي للسلطة ، الراسمالية الاقتصادية(الخصخصة) ، تغيير التعليم الديني ليكون قادراً على تحمل وجود الاخر والتعايش معه والغاء كل ما يمكن ان يشير إلى الجهاد أو الى العداء لإسرائيل ، واخيراً منح حريات للمرأة (حريات وفق المقاييس الغربية وليس وفق المعنى الديني الإسلامي).

وللقيام بهذه الاصلاحات توجب على الولايات المتحدة القيام بـ :

1. **دفع المنطقة إلى الفوضى الخلاقة ، ليس بمشاركة أمريكية كما حصل في أفغانستان والعراق، وانما بجهود عربية تتأطر بكون الشرعية العربية –غائبة –، وهو ما تحقق في عام 2010 بقيام ثورتي تونس ومصر؛ وفي احداث ليبيا تم زج الجهد الأوروبي– الاطلسي ، وفي احداث سوريا تم أستخدام و زج الجهد العربي في مقابل السماح بالجهد الإيراني ، ليبدو الامر الحاصل من الحرب وكانه صراع اثني– ديني لا يمكن وقفه في النهاية الا عبر التقسيم ، وهذا ما يمكن تفسيره أو الوصول اليه من خلال ادراك انه كلما تقدمت المعارضة المسلحة السورية ميدانياً سُمح لإيران وروسيا بمد النظام السوري بوسائل صموده، وكلما تفوق النظام السوري تم الإعلان عن السماح بدعم المعارضة السورية[26]**

2. **الدفع المستمر في العراق للحرب الطائفية، اذ ان حال العراق قريبة من الحدث السوري، من حيث التعامل مع الاحداث، فهي رغم حصولها بين قوى سياسية فيتم تصويرها انها صراع طائفي لا يمكن تسويته الا بالتقسيم، وسمح تحت هذا الهدف برفع مستوى الكلف المدنية لتلك الحرب، وهو ما استطاعت اقناع الشعوب العربية به .**

3. **تقوية مخالب إيران في كل المنطقة ، والسماح بتمددها تحت عناوين الأجنحة والتنظيمات المسلحة والتي لم تجرم افعالها رغم انها حاكت أو فاقت في بعض أفعالها ما قام به تنظيمي القاعدة وما يعرف بتنظيم الدولة**

الأسلامية في سوريا والعراق (داعش)، من اثبات عنصريتها وممارستها وأرتكابها جرائم ضد الإنسانية.

4. طرح حلول تبدو في ظاهرها واقعية وعملية ، لكنها في حقيقتها مخرج لفعل مقصود، ومنها كان الطرح الأمريكي المعروف بمشروع النائب الديمقراطي جوزيف بايدن عام 2007 (نائب الرئيس الأمريكي 2008 وحتى الان) والذي دعى الى أقامة ثلاثة اقاليم قائمة على اساس : (1) فصل السكان حسب الانتماء الفئوي، (2) انهاء التعايش الذي استمر عشرات القرون ؛ وفي عام 2015 صار الحديث عن دعم انشاء كيانات ذات استقلالية عن الدولة العراقية، تحت دواعي حماية السكان المدنيين من انتهاكات التنظيمات المتطرفة والمليشيات.

وامام هذا الوضع فأن المؤشرات صارت تتجه إلى اعادة صياغة خارطة سايكس بيكو، ليس بنية توحيد الدول واظهار قيادات إقليمية: دولة واحدة في الجزيرة العربية ، دولة واحدة في الشام والعراق ، ودولة واحدة في وادي النيل .. انما بنية تفكيكها على اسس جديدة ، اثنية ومذهبية : دولة كردية واخرى علوية واخرى درزية واخرى زيدية ؛ وربما يصل الامر إلى امكانية دعم انشاء دول أو اقاليم أو امارات قبلية ، وبما لا يجعل اي دولة عربية اكبر من إسرائيل أو قادرة على منافسة أدوات الولايات المتحدة إقليمياً (تركيا وإيران وإسرائيل)، أو التسبب بأذى المصالح الأمريكية في المنطقة.

المطلب الثالث: الإستراتيجية الأمريكية الشرق أوسطية والاتفاق النووي

في ظل هكذا وضع ،كانت الولايات المتحدة وإيران تمارسان لعبة هي اقرب إلى لعبة الشطرنج منها إلى الأزمة، الا وهو موقف الولايات المتحدة من برنامج إيران النووي، فهل الولايات المتحدة في حالة صراع مع إيران؟ وهل الصراع متعلق بطبيعة النظام السياسي الراديكالية ، أم في سياسات إيران الإقليمية ، أم في برنامج إيران النووي باعتباره يتعارض ومبدأ ما اعلنت عنه الولايات المتحدة منذ نحو ثلاثة عقود وهو: منع الانتشار؟

ان النظام السياسي الإيراني وفقاً للمعطيات التاريخية انموذج عملت الولايات المتحدة على تشجيعه وانجاحه، في حين لم تكن سياسات إيران الإقليمية خارج بيت الطاعة الأمريكي؛ بل ان إيران ساعدت الولايات المتحدة بعد عام 2001، في أفغانستان والعراق، وفي سوريا عندما اوصلت الأمر إلى مستوى لا يمكن معه استمرار التعايش، ويمكن معه إحداث التقسيم بسهولة، كنتيجة للصراع والحرب الاهلية الدائرة.

ويتبقى لنا احتمالات ان تكون أسباب الصراع متعلقة بالبرنامج النووي.. والقول هنا ان اصل البرنامج كان بمساعدة أمريكية في منتصف القرن الماضي، اذ طورت الولايات المتحدة قدرات إيران النووية ، ثم جمدت ايران برنامجها النووي للمدة بين 1979–1989، ليعاد اطلاقه برغبات إيرانية في الوصول إلى امتلاك ناصية التكنولوجيا النووية بعد اخفاقها في حرب 1980–1988. ومن ثم استغل الإيرانيون تداعيات احداث تفكك الاتحاد السوفيتي السابق، ليقوموا بشراء بعض التكنولوجيا النووية من دول وسط اسيا والقوقاز، ومنها انطلقوا بمشروع اعادة تاهيل البرنامج النووي وبمساعدة من كوريا الشمالية والصين وباكستان وجنوب إفريقيا، ودول اخرى[27]، وفي عام 2004 وصلوا ببرنامجهم النووي إلى مستوى التخصيب، مما دفع بالولايات المتحدة الى أظهار انزعاجها من تطورات ذلك البرنامج، وكأن ما كان يجري خارج علمها[28]. وكان التذرع الإيراني المستمر يتغلف بأكثر من عنوان منها: الأستعداد لمرحلة ما بعد الطاقة النفطية، وامتلاك الطاقة النووية غير العسكرية وهو ما تسمح به انظمة الوكالة الدولية للطاقة الذرية، والحاجة الى استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية؛ وكان رد العالم الغربي ان منشآت إيران النووية لا تتناسب مع أي مقصد تذرعت به أيران فيما سبق، كونها تفوق بكثير الاحتياجات السلمية للطاقة النووية، كما وان احتياطات إيران الضئيلة من اليورانيوم لا تغطي احتياجات منشآتها النووية لادارة ملف الطاقة البديلة؛ والاكثر منه انه مكلف مقارنة مع امكانية تطوير بدائل طاقة اخرى غير نفطية وغير نووية.

لذلك لجأت الولايات المتحدة إلى استخدام الدول الأوروبية الثلاثة : بريطانيا وفرنسا والمانيا (الترويكا الأوروبية) من اجل مفاوضة إيران بشان برنامجها النووي عام

2004، وفي الوقت نفسه سمحت لإيران بالتمدد في العراق في ظرف انتشار أمريكي عسكري واستخباري في هذا البلد. وما ان حل العام 2005 حتى طورت صيغة الحوار مع إيران بشان برنامجها النووي ، لتضم اليه كل اعضاء مجلس الأمن دائمي العضوية فضلاً عن المانيا وهو ما عرف بمجموعة (5+1) ، تحت مظلة الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، وانتهى الحال عام 2006 إلى ان تحيل الوكالة ملف إيران الى مجلس الأمن بعد الفشل في التعاون مع الوكالة في ما يخص الأنشطة النووية والخضوع للبروتوكول الإضافي الذي يفيد بضرورة خضوع منشاتها للتفتيش، ومنذ ذلك التاريخ، خاضت الولايات المتحدة إدارة متعددة المستويات لازمة الملف النووي الإيراني، ومنه[29]:

1- بعد جدال حول ما يستوجب عمله بشان برنامج إيران النووي بين الطرحين الأمريكي والروسي، انتهى مجلس الأمن إلى فرض بعض العقوبات –غير الفعالة – على الاقتصاد الإيراني وعلى برنامجها النووي؛ وبالرغم من ذلك استطاعت إيران اختراقها في أكثر من مرة ومن أكثر من ثغرة.

2- دخلت الولايات المتحدة في حوار مع إيران لثلاث مرات عامي 2006 و 2007 ، تضمن مواضيع عدة أهمها: العراق وبرنامج إيران النووي.

3- أظهرت الولايات المتحدة في أكثر من مناسبة انها ستستخدم القوة العسكرية، بالضد من منشآت إيران النووية ، في حال عدم حصول تطور في محادثات ما عرف بـ (5+1، وإيران).

4- قامت الولايات المتحدة بنشر بعض وحداتها العسكرية، وتجهيز دول مجلس التعاون ببعض الأسلحة من اجل إظهار نوع من الجدية تجاه برنامج النووي الإيراني بما يضمن حماية الحلفاء من تبعات تطوير أيران لهذا البرنامج .

5- اتجهت إيران على اثر هذه السياسات الى رفع معدلات التخصيب من (2% عام 2004 إلى 3.8% عام 2005) والى (5% عام 2008) ، ومن ثم الى نحو(19% عام 2010) وعلى إثرها سمحت

الولايات المتحدة لكل من تركيا والبرازيل بالوساطة المضافة، للتعامل مع هذا البرنامج عام 2010 ، بعد أن تم تقديم عرض تخصيب اليورانيوم الأيراني في روسيا على أن يعاد مخصباً لها وبما يساعدها على القيام بالأنشطة النووية المحدودة التي ترغب ادائها.

وكانت الدول العربية وخصوصا دول مجلس التعاون الخليجي، تضغط على الولايات المتحدة لتسوية ازمة هذا الملف، اذ تترآى أمامها ما انتهت اليه إيران إقليمياً؛ ومع ذلك، لم تتجه الولايات المتحدة الى تحويل اياً من طرق الأدارة أعلاه الى ادوات فاعلة، وخصوصاً استخدام المجهود العسكري لحسم ازمة هذا الملف. بمعنى وجود فجوة واسعة بين الخطاب والممارسة في السياسات الأمريكية، وهو ما اتضح عندما اتجهت الولايات المتحدة الى الاستمرار بالمفاوضات تحت غطاء مجموعة (5+1)، طوال المدة بين 2011–2014، رغم عدم التوصل الى نتيجة ملموسة، وكأن الأمر محاولة لإظهار إيران إعلامياً بانها لاعب إقليمي لا يمكن لمجموعة (5 + 1) ضبط أيقاعه ، حتى حدث لقاء بين الوفدين الأمريكي والإيراني في سلطنة عمان تشرين الثاني 2014 ووقع خلاله على إعلان مبادئ لاتفاق واسع شمل في أطاره اتفاقاً نووياً أولياً ، ساهم بتسريع خطى الاتفاق بين مجموعة(5+1) وإيران ، أو ما عرف إعلامياً بـ : (اتفاق الإطار النووي الإيراني) ، ودبلوماسياً بـ :(معايير خطة العمل المشتركة الشاملة (JCPOA))؛ الذي أُعلن عنه في لوزان السويسرية بتاريخ 2 نيسان 2015[30]. وقد تضمن الاتفاق الأمريكي–الإيراني في سلطنة عمان عدة ملفات حيوية، منها: البرنامج النووي الأيراني، وملفات (العراق، سوريا، اليمن، البحرين ولبنان)، بالأضافة الى ملفات الطاقة والتجارة في مضيق هرمز[31]، وهو ما أثمر في النهاية الى الوصول لتسوية لملف أيران النووي.

ولكن تحليل لمضمون هذه الاتفاقات، في سلطنة عمان وفي لوزان يبين الاتي[32]: (1) ان الاتفاق النووي لم يأخذ من إيران هدفا كانت تسعى اليه، فهدف إيران كان دخول النادي النووي أكثر منه امتلاك السلاح النووي ، (2) التفتيش الفجائي لفرق الوكالة الدولية بلا سابق انذار، بقصد التاكد من الالتزام بشرط ابقاء التخصيب بين 3–5%

انما أكدت إيران التزامها سابقاً به عندما التزمت بمواثيق عمل الوكالة الدولية للطاقة الذرية . (3) اما ما يجري في المنطقة العربية فان إيران تدرك انه اكبر من امكاناتها لإدارة منطقة بهذا الحجم، وانها غير مستعدة لإدارة منطقة يغلب فيها العرب سكانياً على التحالف الفارسي–الاذري، لانه سيجعل هذا التحالف أقلية ويصادر القرار منه .. وأنما القصد منه هو زعزعة استقرار الدول العربية على نحو يساعد الولايات المتحدة على دفعها نحو التفكيك وتشكيل كيانات سياسية صغيرة متصارعة، بعضها يتبع لإيران فكرياً لا سياسياً.

من جانب آخر، هناك نقطتين أخريين متعلقة بالاتفاق النووي[33]: فمن جانب إيران انها أرادته باباً رسمياً لدخولها طرفاً في الترتيبات الإقليمية للشرق الأوسط ما بعد الاتفاق النووي ، على اعتبار ان التحولات التي حدثت منذ عام 2003 انتهت إلى تغيير في ميزان القوى الإقليمي لصالح إيران، وهو ما نجحت فيه عندما اكدت وجودها طرفاً–رئيسياً– في تسوية اوضاع عراق ما بعد حزيران 2014، وكانت قواتها وقياداتها العسكرية تعمل تحت حماية جوية أمريكية في مناطق العمليات، واعترفت الولايات المتحدة بهذا الوجود في حوارها مع رئيس مجلس الوزراء العراقي السيد حيدر العبادي اثناء زيارته للولايات المتحدة في نيسان 2015[34].

اما الولايات المتحدة الأمريكية ؛ فانها :

- ❖ هي من اثار قضايا وضع العراق وسوريا: فوضع سوريا كان بالإمكان إنهاءه من خلال غلق حدود سوريا ، أو السماح بتقديم الدعم للمعارضة السورية ، وما فيه العراق من حال كان تحت الإدارة الأمريكية ومخططاتها.
- ❖ وساعدت على أرباك الأمن في الخليج: كونها لم تعطي للخليجيين الخيار في بناء منظومة أمن إقليمية، بالتشاور بين كل الدول المطلة عليه أو باشراك مصر و/ أو باكستان و/ أو تركيا، وتحت ضمانات دولية[35].
- ❖ وسمحت بالتمدد الإيراني إقليمياً: فقوة إيران لا تكفي لتغطية الانتشار المتحقق، وتدرك إيران انها ستكون موضع اختلاف عاجلاً أم آجلاً

مع التشيع العربي، رغم ان هناك قوى عربية متشددة تؤمن بولاية الفقيه بنسختها الايرانية.

- ولها اليد الطولى في قضية خفض أسعار النفط ؛ فالنفط ورغم الأزمة الاقتصادية–المالية العالمية عام 2008 لم تنخفض أسعاره أو امداداته، انما خفض في زمن التعافي الاقتصادي العالمي، وهو دليل انه ارتبط بخفض ايرادات روسيا من النفط عقاباً على سياساتها ضد المصالح الأمريكية في اوكرانيا والشرق الأوسط[36].

فمجمل هذه القضايا إذن اوراقها أمريكية ، وما ارادته الولايات المتحدة انما هو منفذاً للدخول إلى إيران وامتلاك القدرة على العمل على تحريك شعوب إيران، باتجاهات تطلبها وترغبها الولايات المتحدة، وبضمنها الرغبة بامتلاك مفاتيح تشكيل ثلاثة كيانات جديدة ضمن المخططات التي تم الحديث عنها اعلامياً: الدولة الكردية، والدولة الشيعية العربية، والدولة البلوشية . والدول الثلاث تأخذ أو تستقطع جزءاً من الأراضي التي ستتشكل عليها من إيران الحالية ، وهكذا دخول أمريكي إلى الداخل الإيراني لم يكن متحقق عام (2008–2009) عندما حدثت ازمة الشرعية بسبب نتائج الانتخابات الإيرانية ، فهل يمكن ان يتحقق عام 2015 وما بعده ، وإيران استطاعت ان تجعل خط حمايتها وامنها في الدول العربية؟

وفي هذا الاتفاق، اصطدمت الولايات المتحدة بأمن أهم حلقتين لديها في المنطقة:

- فهي لم تراع مصالح إسرائيل، التي اعتبر رئيس وزرائها بنيامين نتنياهو الاتفاق النووي بانه "كارثة على امن إسرائيل"[37]،
- كما انه لم يراع مصالح الدول الخليجية، خصوصاً وان إيران وسعت من مد نفوذها باستخدام الشباب العربي إلى اليمن والى البحرين، وهناك أنشطة لمده إلى شرق السعودية والى الكويت، على نحو تسبب بضرر للمصالح العربية والخليجية خاصة[38].

وعلية، اذا ما تم مراجعة كل الإستراتيجيات التي اعلنت الولايات المتحدة القيام بها في التعامل مع هذا البرنامج، فانه يلاحظ ان الولايات المتحدة لم تكن جادة

بالتعامل مع البرنامج الإيراني بصيغة المنع أو القسر أو الردع، انما كانت تحمله محمل تعظيم قوة إيران وإظهارها على كونها ند للولايات المتحدة والغرب من اجل السماح بتمددها، حتى تكون قوة إلى جانب كل من تركيا وإسرائيل يمكن استخدامها – مستقبلاً–من اجل اعادة تفكيك المنطقة العربية.

بمعنى آخر، ان كل تلك الأنشطة اثارت مسالة: هل ان ما تمتلكه إيران من قدرات يكفي لتغطية انشطتها في هذه المناطق؟ ان الاجابة على ذلك هي بالنفي كما تم بيانه في اعلاه، انما حققت ذلك عبر استخدام الولايات المتحدة لغة ترهيب الآخرين ممن يمكن ان يناهضوا مصالح إيران، ولجأت الى تدمير أي امكانية لبناء قوة تقف بوجه مصالح إيران في العراق أو في المنطقة العربية، في ظرف دفعت كل من مصر وليبيا نحو فوضى غير مقدر مخارجها ؛ ولم تسمح بايجاد تسوية لاحداث سوريا، وسهلت ايجاد تهدئة على الحدود اللبنانية–الإسرائيلية لضمان تفرغ حزب الله في الحرب السورية. بمعنى ان الولايات المتحدة اوقعت المنطقة العربية في *فراغ إستراتيجي* من اجل تحقيق هدفها في تعظيم القوى الإقليمية كنماذج يمكن التحكم بها لانها نماذج مركزية وشمولية في طرق ادارتها، مع الأحتفاظ بالهدف الرئيس وهو تفكيك خرائط سايكس – بيكو.

المطلب الرابع: توقعات مستقبلية

لم يعد السؤال يتعلق بالقدرة على تصور المستقبل، وهل هكذا تصور هو تصور علمي من عدمه، انما يتعلق الامر بالمدى الزمني الذي يمكن ان نطمح لان يكون موضع تقدير علمي؟

من البديهي، ان المنطقة العربية تخضع لإدارة أمريكية تكاد تاخذ شكل اقرب إلى المنحنى الخطي في تنفيذ سياساتها؛ بداية بغرس مصالحها، وما سينتهي ألية الأمر بتفكيك المنطقة إلى دويلات تتصارع بعضها مع البعض الاخر،لكي لا تنشغل بالمصالح الأمريكية.

واذا تم الحديث فيما سبق عن ان الولايات المتحدة قد اطلقت سياسات التفكيك فكرياً في سبعينيات القرن الماضي، وانها هيأت الأساس الثقافي للتفكيك

بدءاً بالعراق بعد عام 1991، وانها نفذت اولى إستراتيجياتها عام 2003، فانها وصلت إلى مراحل متقدمة على مشارف العام 2015.

والمتتبع للإستراتيجيات الأمريكية التي نفذت منذ عام 2000، سيلاحظ، انه بعد مرحلة مراجعة لسياسات الدفاع طوال المدة بين 1993–2000 انتهت الإدارة الأمريكية إلى تخفيف العبء عن القوات الأمريكية وتقليص وجودها لاداء مهام قتالية و واجبات ردع. وهو ما كان من سحب جزء من قواتها في اليابان وكوريا الجنوبية والمانيا، وإعادة صياغة اتفاقاتها الأمنية مع اليابان عام 1996 وبما يسمح للأخيرة باداء جزء من المهام الأمنية[39]، لكنها في عام 2000 وتحت منظور وتصور المحافظين الجدد للوضع الدولي اتجهت إلى إشراك واسع للقوات الأمريكية في صراعات خارجية من منطلق: الحروب الوقائية التي لا تنتظر حصول أو ظهور التهديد، وانما تذهب اليه القوات الأمريكية وتقتص منه بحروب لا متماثلة[40]، وهو ما نفى الحاجة إلى الردع. لكن هذا الأمر في تغليب لغة القوة العسكرية انتهى إلى تحميل القوات الأمريكية تبعات انتشار واسعة وكلف كبيرة، تسببت بازمات اقتصادية، مما دفع الولايات المتحدة عام 2008 إلى مراجعة سياسات الدفاع وتدارس امكانية تقليص الجيش، وتقليص المهام العسكرية إلى مهام صغيرة تقوم بها قوات خاصة محمولة، والاستعانة بالشركات الأمنية متعددة الجنسيات[41]، ثم انتهت المراجعة عام 2014 إلى ضرورة تقديم لغة السياسة على لغة القوة العسكرية[42]، وانتهى الأمر في الإستراتيجية الأمريكية لعام 2015 الى تغييب ذكر–إيران–كمصدر لخطر إستراتيجي يهدد المصالح الأمريكية، واعلاء شان التهديد الروسي، والتركيز على اولوية بناء قدرات الولايات المتحدة العسكرية في المجال الفضائي اكثر منه الانخراط في الصراعات الإقليمية؛ وذلك لان قدرات الولايات المتحدة لا تكفي للتعامل مع كل التحديات والتهديدات العالمية لوحدها من خلال تبديد عوامل القوة باستنزافها على الأرض وفي أقاليم شتى، وعليها ان تؤسس سياساتها للتعامل مع سقف تحديات مرتفع منظور له من زاوية كونية : هجوم على الأرضي الأمريكية أو البنية الأساسية الحيوية فيها، تهديد أو مهاجمة مواطنين أمريكيين بالخارج أو الحلفاء، أزمة اقتصادية عالمية، استخدام أسلحة الدمار الشامل

من قبل تنظيمات أرهابية، تفشي أمراض خطيرة عالمياً، التغيير المناخي الواسع، أضطرابات في أسواق الطاقة، وعواقب أمنية خطيرة مرتبطة بإبادة جماعية منظمة أو فوضى إقليمية،..[43].

والتمهيد لهذا التغير كان ملاحظ منذ عام 2014 واستمر عام 2015، اذ ظهرت عدة مؤشرات تدفع إلى اعادة الحسابات بما يمكن ان تكون عليه السياسة الأمريكية في المستقبل، ومنها:

- ❖ أستخدام اوكرانيا بالضد من روسيا لإشغالها عما يحصل في سوريا، لكن ردة فعل روسيا كان باستقطاع القرم من اوكرانيا وضمها إلى أراضيها، وتضييق الخناق على اوكرانيا بموارد الطاقة.
- ❖ أستخدام النفط وتخفيض أسعاره لأستنزاف الموارد الروسية والضغط عليها ، خصوصاً وان 60% من تجارتها تعتمد على تجارة النفط والغاز الطبيعي ، وان 37% من موازنة روسيا، و 45% من ايراداتها المالية، انما تعتمد على الضرائب والرسوم من تصدير الشركات للنفط والغاز الطبيعي.
- ❖ إعلان تشكيل حكومة عراقية ستستجيب لسقف منخفض من المصالح المشتركة والتعايش السلمي في العراق خارج الخضوع المطلق لإيران، وهو شرط لدخول الولايات المتحدة لتحالف يعيد سيطرة الحكومة العراقية الاتحادية على الأراضي العراقية بعد حزيران 2014.
- ❖ إعلان الولايات المتحدة توصلها إلى اتفاق اطاري مع إيران بشان برنامجها النووي، عقب مفاوضاتها في سلطة عمان، ومن ثم توقيع مضامين الاتفاق الاولي في لوزان بسويسرا، وتوقيع الاتفاق النهائي نهاية حزيران 2015
- ❖ لجؤ السعودية إلى التدخل عسكرياً في اليمن من اجل اضعاف التمدد الإيراني، ولم تذهب الولايات المتحدة إلى اعاقة التدخل السعودي في اليمن، لانها أحرجت الخليجيين بقدر السماح بالتمدد الإيراني وبعدم مراعاة المصالح الخليجية في الاتفاق النووي مع إيران.

❖ إعلان الولايات المتحدة في شهر نيسان 2015 ؛ ألتزامها بدعم كل من إسرائيل ودول مجلس التعاون الخليجي ، وانها ستمد إسرائيل بأسلحة حديثة تعينها على امتلاك زمام التفوق في التوازن الإقليمي ، بينما تمخضت القمة الأمريكية – الخليجية المعقودة في كامب ديفيد في منتصف ايار 2015، عن تاكيد الدعم الأمريكي لمصالح حلفائها الخليجيين بعد اتفاق لوزان .

واذا ما تم النظر بمضمون نتائج قمة كامب ديفيد الأمريكية –الخليجية، يلاحظ ان من ابرز نتائجها كان البحث في نشر بعض منظومات ومنصات للدرع الصاروخي الأمريكي في مناطق متفرقة في دول مجلس التعاون الخليجي، وتدارس امكانية جعل السعودية دولة إقليمية كبرى قادرة على منافسة ومواجهة التحدي الأيراني ،ودعم توجهات دول المجلس التعاون نحو أمتلاك وبناء قدرات نووية وبضمنه دعم بناء مفاعلات نووية في دول المجلس التعاون وبالخصوص في (الأمارات والسعودية) .

فقد ركزت قمة كامب ديفيد على ثلاث قضايا بارزة[44]:

– الأولى : تعزيز التعاون العسكري ؛ في مجالات التدريب والتسليح ، تعزيز القدرات، تطوير درعها الصاروخي وحماية الملاحة الدولية . والثانية : مواجهة الإرهاب ؛ ووقف الدعم و التمويل المالي والبشري للتنظيمات الأرهابية المتطرفة . والثالثة : التعامل مع التحدي الذي يثيره تمدد إيران في المنطقة ، وكان موقف الولايات المتحدة فرض الامر الواقع على تلك الدول بالاعتراف بنتائج اتفاق لوزان النووي بين الغرب وإيران شريطة دعمها لهم في حالة وجود خطر وجودي يهدد تلك الدول من قبل أيران.. وهو ما برر رفض الولايات المتحدة توسيع مضمون علاقاتها الخليجية لتكون منتظمة بصيغة معاهدة انما ابقتها في اطار ترتيبات ثنائية، قائمة على رفع معدل تزويدها بمنظومات اسلحة يمكن للولايات المتحدة تزويدها لهذه الدول[45].

هذه المتغيرات اذا ما تم ربطها، في حزمة واحدة، وتم وضعها مع ما ترغب الولايات المتحدة تحقيقها، سيلاحظ ان الولايات المتحدة لم تغير إستراتيجيتها، انما هي تستعد لاطلاق المرحلة الجديدة من إستراتيجيتها الا وهي: بدء التفكيك، اما

إستراتيجيتها في اعادة الربط بقصد ربط الاجزاء التي سيتم تفكيكها فانها لا تطلق خلال هذه المدة التي يغطيها البحث (حتى العام 2020)، انما سيتم اطلاقها خلال عقد آخر من الزمن.

وما يؤكد هكذا تصور، هو ما اطلقته الولايات المتحدة عام 2015 من مشروعين متزامنين:

1- المشروع الاول : وتمثل إعلانها رغبتها بتدريب وتسليح مكونات اولية[46] (الكرد والعرب السنة) خارج دائرة موافقات الحكومة العراقية، وبعيداً عن لغة العواطف، فان الامر كان متصور، لان الولايات المتحدة لن تسمح بتمدد نفوذ إيران خارج السيطرة، انما هي تريد ضبطه ضمن حدود محددة، لهذا هي سمحت بانشاء وتوسيع التنظيمات المسلحة وإدارة اعمالها مباشرة من قبل إيران، وتحت غطاء جوي أمريكي بعد احداث حزيران 2014 ، والتي قلصت من سيطرة السلطة الاتحادية على محافظات (الموصل،صلاح الدين، الانبار، ديالى، اجزاء من كركوك، شمال بابل وجنوب بغداد)، وسمحت بقدر من الانتهاكات الطائفية الممنهجة وبما يترتب عليها من ردود افعال مقصودة لدى العرب السنة تكون محصلتها غياب الأدراك بأمكانية العيش المشترك.

2– المشروع الثاني: إعلان رئيس إقليم كردستان العراق في زيارته للولايات المتحدة في ايار 2015 عن "ان الإقليم متحد مع الحكومة العراقية اختياراً وليس جبراً ، وان اتجاهه نحو واقعة الدولة الكردية مسالة وقت ليس أكثر"[47]. وهذا ما يلاحظ بعد تعرقل تنفيذ الاتفاق النفطي الموقع بين الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان، بشان الحصص والعائدات النفطية، والموقف من المناطق المتنازع عليها.

لكن هل الولايات المتحدة اتخذت القرار رسمياً بهذا التحول، أم انه محط استشفاف بحثي؟

في تقرير اعده مجموعة من المتخصصين والمهتمين بالشرق الأوسط[□]، تحت عنوان (العناصر الرئيسية لإستراتيجية أمريكية في الشرق الأوسط)، نشر في معهد واشنطن لسياسات الشرق الادنى في نيسان 2015، اوضح التقرير: ان نظام الدولة في الشرق الأوسط صار مهدداً من قبل قوى لا تؤمن بوجود الدولة، وهو ما يقتضي من الولايات المتحدة العمل على ايقاف التدهور الذي اصاب الدولة[48].

وأهمية التقرير انه لا يعكس رسمياً وجه نظر الإدارة الأمريكية أو الكونغرس، الا انه يعبر عن وجود اتجاهات صارت تنصح متخذ القرار على اعتماد اتجاهات محددة في التعامل مع البيئة الإقليمية، لذلك فأن قراءة في الإستراتيجيات الأمريكية يقود إلى تتبع بعضاً مما يمكن ان يحصل خلال السنوات القادمة:

1–اذا ما تم تصور ان كل ما جرى بشان برنامج إيران النووي هو نوع من المسرحية التي نفذتها الدولتان ببراعة، مقابلها يكون لإيران ادوار اوسع مما كانت عليه خلال المدة السابقة على العام 1979[49]، فان الامر سينتهي إلى تشكيل خريطة جديدة، من النفوذ قوامها تفكيك (سوريا ،العراق ،السعودية ومصر) ، وان يتوزع النفوذ بطريقة مدارة من قبل الولايات المتحدة بين كل من: إسرائيل وتركيا وإيران، على ان يقدم هؤلاء كشف حساب للولايات المتحدة عما ستكون عليه مصالح الاخيرة في المنطقة ، وعلية فأن :

- اعلاه، يثير نقطة مهمة ، هل الاطراف العربية لم تدرك فحوى ما يجري؟ وهل روسيا لم تدرك ما يجري؟ وهي تدعم إيران في سياساتها، في حين ان إيران تتفق من وراء ظهرها مع الولايات المتحدة؟
- واين مصير التنوعات الموجودة في كل من إيران وتركيا، وخصوصاً المتعلقة بوجود: الاكراد (15% من سكان إيران)، والعرب الشيعة (نحو 3% من سكان إيران)، والاكراد (نحو 18% من سكان تركيا) والعلويون (نحو 13% من سكان تركيا)، والاذريون (نحو 4% من سكان تركيا)؟ هل سيتم استقطاعها؟ أم ستتحول هذه الدول إلى دول –لا قومية– ، وبما يسمح بأعادة تشكيل نظمها السياسية بما يمنح امتيازات واسعة للتكوينات الاثنية والمذهبية فيها[50].

2–اما اذا ما تم تصوير الامر انه ليس بمحض اتفاق أمريكي –إيراني، انما لا يتعدى ان يكون مفاوضة، وفرضت نتائجها حقائق على الأرض ومساومات[51]، فان لغة التفكيك بقدر ما كانت تخدم الولايات المتحدة في مرحلة فيها اتفاق سابق على المساومة تندرج في اطار صداقة أمريكية إيرانية، فان في حالة المساومة فان التفكيك لا يخدم مصالح الولايات المتحدة انما ما يخدم مصالحها هو ان تؤسس لدول إقليمية كبرى: دولة عربية كبرى تهيمن على الجزيرة العربية، ودولة عربية كبرى تهيمن على بلاد الشام والعراق، ودولة كردية كبرى تضم كردستان العراق

وإيران وتركيا وسوريا، ودولة كبرى يضم بلاد وادي النيل: مصر والسودان، فهذه الدول من شانها تقليم اضافر إيران، وليس العكس.

3–اما القول بوجود تنظيمات جهادية يمكن ان تنال من مصالح الولايات المتحدة، فان الامر لا يتعدى ان يكون خدعة، فعراق ما قبل عام 2003 (وهو نظام شمولي) وهو مقيد الارادة بفعل العقوبات الدولية، استطاع ضبط الأمن، ولم يسمح بنمو التنظيمات الجهادية أو المتطرفة، ومصر ما قبل عام 2010 (وهي دولة ديمقراطية) لم تسمح بنمو تلك التيارات داخلها، وإيران (وهي دولة مذهبية قائمة على استثناءات وعزل للمكونات المذهبية الإسلامية غير الشيعية) لم تسمح بنمو تلك التنظيمات داخلها، اذن، ما يدعى بتلك التنظيمات انما هي اوراق مخابراتية تمويلاً وتدريباً وتسليحاً وخططاً وتنفيذاً، تشترك بها كل دول الجوار، ليقع على عاتق تلك التنظيمات القيام بتنفيذ مخطط التفكيك، أو القيام بإعمال لا يمكن للدول الراعية لها ان تتبناها رسمياً.

مما تقدم؛ ان مستقبل الإستراتيجية الأمريكية– كواقع– لا يمكن ان يكون قد سمح لإيران ان تكون نداً، ففاوضتها الولايات المتحدة من غير مقدمات متفق عليها، كون الولايات المتحدة خططت للحظة دخول العراق طوال المدة بين 1991–2003، وخلالها نسقت مع إيران على ما يمكن ان يكون أدواراً إيرانية في عراق ما بعد 2003، كما ان حدث 2010 (الثورات العربية) اطلقت شرارته عام 2003 (مشروع الشرق الأوسط الكبير)، فهل يعقل ان السياسة الأمريكية لم تكن تعلم بما آل اليه وضع إيران خلال المدة السابقة على العام 2015، ولم تستطع مواجهته لانها كانت غارقة بالمستنقع العراقي؟

الاجابة المتوقعة عن هذا الامر، يمكن ان تحدد بكون من وسع نفوذ إيران (عراقياً وعربياً) انما هي الولايات المتحدة ، وكل خطواتها مع العرب من قبيل مع عرف في حينه بلقاءات: 6 (مجلس التعاون)+ 3 (مصر والاردن والعراق)+ 1 (الولايات المتحدة)، طوال المدة 2006–2008، انما كانت نوع من التخدير بلا نتائج ملموسة

على الارض، بل انتهت الولايات المتحدة إلى ضم إيران في حوار المنامة الأمني الذي اطلق نهاية عام 2008، وصار تقليد يقام كل عام منذ ذلك التاريخ.

وبالمحصلة، فالراي الراجح لدينا، هو دفع المنطقة نحو التقسيم بارادة أمريكية، وبالاتفاق مع دول الجوار غير العربية.

الخاتمة

بعد ان تم بيان المضامين العامة للسياسة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط، كونها سياسة تتحرك في ضوء ثلاث مصالح قوامها: (1) الطاقة وضمان الحصول عليها بكميات وأسعار مناسبة ، (2) السيادة والهيمنة على النظام الدولي بأعاقة ظهور منافسين للسياسة الأمريكية و (3) ضمان أمن إسرائيل، باعتبارها كيان مقدس في عقلية المسيحيين الصهاينة.. نُيقن ان تلك المصالح أظهرت سياسات أمريكية دفعت المنطقة العربية عامة نحو التمزق والتفكك .

ومن متن البحث، نخلص إلى الاستنتاجات الآتية:

1- ان ما يحرك السياسة الأمريكية عامة، هو ان مصلحتها تقتضي التحرك في النظام الدولي بما يؤمن لها سيادة وهيمنة خلال القرن الواحد والعشرين مستغلة فسحة القوة التي تتمتع بها منذ تفكك الاتحاد السوفيتي السابق .

2- اتجهت الولايات المتحدة إلى الشرق الأوسط باعتباره واحدة من المناطق المهمة في النظام الدولي، والتي من خلاله يمكنها من الهيمنة على النظام الدولي، بحكم الموقع وموارد الطاقة، وبحكم وجود إسرائيل التي تتبعها أو تدين لها بعلاقات عرفان اغلب القوى المسيحية.

3- ان الولايات المتحدة استطاعت ان تضمن لها ادوات مهمة في المنطقة العربية اعانتها على تحقيق اهدافها ومصالحها، في مقدمتها إسرائيل وتركيا وإيران.

4- ان الولايات المتحدة ومنذ العام 2001 اتجهت نحو اطلاق سياستها في تفكيك المنطقة العربية، باستخدام مختلف الأدوات والافكار، وكان أكثرها تطرفاً الاعتماد على فكرة الفوضى الخلاقة، مبدأ زرع العنصرية ، زعزعة مضامين

التعايش المجتمعي والتكامل الثقافي في المجتمع العربي وتعزيز قناعات عدم جدوى العيش المشترك بين سكان المنطقة العربية.

5- طبيعة السياسة الأمريكية بعد توقيع الاتفاق النووي مع إيران ، وضعت الباحثين امام احتمالين لا أكثر: أولهما ؛ ان كل ما تعمله أمريكا تجاه إيران أو معها انما يعبر عن تنسيق مشترك ، وثانيهما ؛ ان ما عملته انما يعبر عن وجود قدر من المساومة نجحت إيران في الوصول اليه بفعل استغلال هفوات السياسة الأمريكية، والباحث اقرب إلى الخيار الاول منه إلى الخيار الثاني.

6-ان المستقبل القريب سيُبنى وفقاً لتوجة الولايات المتحدة نحو اعتماد خيار التفكيك لخرائط سايكس بيكو، ورسم وأعلان خرائط جديدة ، تكون بداياتها في العراق وسوريا، بظهور دولة كردية، ثم تمزيق ما تبقى من النسيجين السوري والعراقي.

مما تقدم ، ومن خلال واثناء التعامل مع المشكلة التي انطلق منها البحث ، توصل البحث إلى اثبات الفرضية التي أنطلق منها الباحث وهي: ان المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط هي من يحدد خيارات السياسة الأمريكية، وان اتجاه تلك السياسة انما يتجه نحو اعتماد خيارات تفكيك منطقة الشرق الأوسط واعادة تشكيل دول تتفق ومنطق المصالح الأمريكية.

وتحليل هذه المشكلة واثبات الفرض في اعلاه، يدعو الباحث إلى تقديم توصيات إلى صناع السياسة مفادها:

1-ان مؤشرات الصراع القادم سيكون صراع متعلق ببناء هويات لدول أو كيانات سياسية جديدة، تتفق ومنطق تفكيك خرائط سايكس-بيكو وبناء خرائط جديدة، ولوقف هذا المخطط الذي لا يخدم شعوب المنطقة ولا الشعب العراقي، يقتضي حال بناء الدولة وتسيير سياساتها اتباع منطق العدل، والمساواة بين المواطنين، حتى يكون المواطن احرص على الولاء و تماسك الدولة . وان اكثر الخيارات فاعلية اليوم للمحافظة على كيان الدولة العراقية الحالية، في مواجهة ضعف السياسات الحكومية تجاه عاملي العدالة الاجتماعية والمساواة وتجاه الأخلال

بالسلم الاهلي والنظام العام ، انما هو المضي باقامة اقاليم فدرالية تعطي للمحافظات المنتظمة بإقليم صلاحياتها وفقاً للدستور كبديل واقعي لنظام الادارة المركزية ؛ فهذا النظام يسمح بادارة الشعب العراقي لقدراته ضمن نطاق هوياته الفرعية مع تدخل حكومي محدود ، وهو ما يسحب جانب كبير من زخم الدفع باتجاه تنفيذ مشاريع التفكيك.

2-ان بناء الدولة واتباعها لسياسات عقلانية انما يقتضي منها اعتماد المصلحة الوطنية، وعدم الخوض في مصالح الدول الأخرى دفاعاً أو تدخلاً، وهذا ما من شانه ان يحمي العراق كدولة وشعب ومستقبل؛ خصوصاً وان الدستور العراقي النافذ ينص في المادة (8) منه على عدم التدخل ، أو ان يكون العراق معبراً لدول أو دول اجنبية للتدخل بشؤون الغير، وهو ما تم ملاحظته في احداث سوريا ،البحرين واليمن؛ ومنها ما ظهر اعلامياً من خطاب لقوى وشخصيات نافذة في السلطة والحكم .

3-ان الولايات المتحدة، ومعها دول الجوار، تسعى وراء مصالحها، لهذا يقتضي من العراق ان يتبع سياسات تحترم مصالح الجميع، وقبلها اتباع سياسات تحترم مصالح العراق كدولة مستقلة لها سيادتها. بمعنى ان الاتجاهات التي تترسخ على الارض بفعل عوامل دولية انما تتجه الى تفكيك الدول العربية، وتعظيم الدول الإقليمية، والخيار الذي يتوجب على العراق الانفتاح نحوه انما هو السعي للمحافظة على وجوده وعدم الانسياق وراء سياسات التفكيك، سواء له أو لغيره، وان يسعى الى بناء منظومة إقليمية واسعة لاعادة الاستقرار الإقليمي.

4-ما زالت السياسة الخارجية العراقية يؤشر في سلوكها وأدائها سلبيات تتناغم مع الاخفاق في عوامل الحفاظ على السلم الاهلي والنظام العام ، وهو ما يتطلب البحث في كيفية جعل السياسة الخارجية العراقية اداة لدعم اعادة الربط بين الأداء الحكومي وتحقيق السلم الاهلي والنظام العام، عبر ايقاف أو تحييد العوامل الخارجية التي تتسبب باضعاف ذلك السلم والنظام.

(*)كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين.

[1]–يعمل في مركز البحوث والدراسات مجموعة واسعة من الباحثين، ومن يحضى منهم بدعم من جهة ذات مصلحة أو شركة أو تجمع مصالح، فانه سرعان ما يتولون عملاً سياسياً، امثال كونداليزا رايس وهنري كيسنجر، وجوزيف ناي، وبريجنسكي، وكوردسمان، وغيرهم، فالعمل بالمراكز البحثية انما هو تمهيد لعمل سياسي، وبعد العمل السياسي يقومون باداء اعمال بحثية يرسمون من خلالها خيارات للولايات المتحدة للتعامل مع النظام الدولي في اطار رؤية لما ترغبه الجهات الداعمة لهم. وهذه المراكز تعمل في ضوء عدة مسارات، فهي:

–اما تتلقى المشكلة التي تتوخى الحل، ونوع المشاكل التي تدخلها يختلف من حالة إلى اخرى، فبعضها يدخله الممولون (الشركات الكبرى) بهدف بناء نظام يسمح بتعظيم ارباحهم، أو بعضهم الآخر يدخلها من الساسة انفسهم بقصد ايجاد مخارج لازمات وتوترات تصاحب السياسة الأمريكية.

–او تقوم هي بذاتها بالاستشراف، وهذا الامر وان كان قليل الحصول، الا انه موجود، ويتوقف على وجود ممولين لتلك الابحاث.

خضر عباس عطوان، المؤسسات البحثية والبحث العلمي، آراء حول الخليج، العدد 36، مركز الخليج للأبحاث، دبي، أيلول 2007، ص ص 67–68.

[2]–ريتشارد نيكسون، الفرصة السانحة، ترجمة احمد صدقي مراد، عمان دار الهلال. 1992.

[3]–بدايات مشاريع تفكيك النظام العربي لا ترجع الى العام 1990 انما تعود الى حقبة السبعينات من القرن الماضي، وابرز الاطروحات في هذا الشان هي ما ذكره برنارد لويس . ينظر، احمد الحيلة : الصمت الأمريكي .. إستراتيجية لتفكيك وإعادة تركيب المنطقة العربية (تحليل)، استخرج بتاريخ: 3 شباط 2015

https://www.palinfo.com/site/pic/newsdetails.aspx?itemid=174853

[4]–د.محمد حسون، الإستراتيجية التوسعية لحلف الناتو واثرها على الأمن القومي العربي، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، العدد 2، جامعة دمشق، 2010، ص ص 341–344.

[5]-**juliann smith, the nato-russia relationship, CSIS, Washington, 2008, pp:7-8.**

[6]–ينظر للمقارنة، لهيب عبد الخالق، بين انهيارين، الإستراتيجية الأمريكية الجديدة، عمان، الاهلية للنشر والتوزيع، 2003، ص ص 128–131.

[7]–ينظر، د.قاسم محمد عبد، مشروع الدرع المضاد للصواريخ بين التشدد الأمريكي والرفض الدولي، مجلة دراسات دولية، العدد 24، بغداد، مركز الدراسات الدولية، بغداد، حزيران 2004، ص ص 45–47.

[8]–د.خلفان كريم، مجلس الأمن وتحديات السلم والأمن العالميين، مجلة الفكر، العدد 10، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خضير بسكرة، الجزائر، 2009، ص ص 42–44.

[9]–احصاءات البنك الدولي، الموقع الالكتروني الرسمي للصندوق، استخرج تاريخ: 12 ايار 2015

http://search.worldbank.org/data?qterm=GNP+WORLD&language=&format

[10]–ينظر، حسام سويلم، أكثر من معركة، مجلة البرية، الرياض، ادارة الشؤون العامة بالقوات البرية السعودية، استخرج بتاريخ:: 22 تموز 2015:

http://rslf.gov.sa/Arabic/AlBarriyaMagazine/Articles/Pages/ar5.aspx

[11]–ينظر، فرانسيس فوكوياما في:أمريكا علي مفترق طرق–مركز الكاشف، استخرج بتاريخ: 2 نيسان 2015

http://alkashif.org/html/13/pdf/5.pdf

[12]–ينظر، منطق الدعم الأمريكي لإسرائيل (1–2)، مركز الشيرازي، استخرج بتاريخ: 2 تشرين الاول 2014w

ww.siironline.org/alabwab/derasat(01)/510.htm

[13]–ينظر مثلا: تييري ميسان، الحادي عشر من أيلول 2001، فضيحة البنتاغون، ترجمة رندة بعث، دار الوليد ودار التكوين للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، 2002.

[14]–في ايار 2010 اصدرت الولايات المتحدة إستراتيجيتها للامن القومي، وفيها قررت إدارة الرئيس الأميركي باراك أوباما التخلي عن مصطلح (الحرب على الإرهاب)، ونصت الوثيقة على أن الولايات المتحدة "ليست في حالة حرب عالمية على الإرهاب أو على الإسلام، بل هي حرب على شبكة محددة هي تنظيم القاعدة والإرهابيين المرتبطين به". ينظر:

NATONAL SECURITY STRATEGY, May 2010, white house, Washington, 2010.
https://www.whitehouse.gov/sites/default/files/rss_viewer/national_security_strategy.pdf

[15]-**NATONAL SECURITY STRATEGY, May 2010, white house, Washington, 2010.**
https://www.whitehouse.gov/sites/default/files/rss_viewer/national_security_strategy.pdf

وايضا: ماثيو ليفيت، رؤية أوباما للأمن القومي الأمريكي–مواجهة التحديات العابرة للحدود بتعاون عالمي، معهد واشنطن، استخرج بتاريخ 21 نيسان 2015 :

http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/obamas-national-security-vision-confronting-transnational-threats-with-glob

[16]-**NATONAL SECURITY STRATEGY, FEBRUARY 2015, , white house, Washington, 2015 :**
:https://www.whitehouse.gov/sites/default/files/docs/2015_national_security_strategy.pdf

[17]– د.علي وهب، الصراع الدولي للسيطرة على الشرق الأوسط، التامر الأمريكي–الصهيوني، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، 2013، ص ص 47–49

[18]– ماجد كيالي، المشروع الشرق أوسطي، ابعاده–مرتكزاته–تناقضاته، دراسات إستراتيجية، العدد 13، مركز الامارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ابو ظبي، 1998، ص ص 50–59

[19]– ينظر، احمد الجلبي، مذكرات احمد الجلبي، بغداد، بلا، ص 12.

[20]-Tayyar Arı , Ferhat Pirinççi, Turkey's New Foreign Policy Towards The Middle East, Akademik Bakış , no. 1, 2010, pp: 4-7.

[21]– ينظر مثلا: رائد الحامد، طهران وبغداد: سعي للإخلال بالتوازن السكاني في ديالى، مركز الجزيرة للدراسات، في: مارس 2015

:http://studies.aljazeera.net/reports/2015/03/2015338737983382.htm

[22]–حقائق، كردستان إيران، استخرج بتاريخ: 11 ايار 2015

http://arz.wikipedia.org/wiki/%D9%83%D9%88%D8%B1%D8%AF%D8%B3%D8%AA%D8%A7%D9%86_(%D8%A7%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D9%86)

[23]–ينظر، مثلا:

Alexander Cooley and Lincoln A. Mitchell, Engagement without Recognition: A New Strategy toward Abkhazia and Eurasia's Unrecognized States, The Washington Quarterly ,October 2010 , pp: 59-61.

وايضا: محمد أحمد الغمري، العلاقات الروسية الأمريكية في ظل النظام الدولي الجديد، جامعة مؤتة، 2010، استخرج بتاريخ: 21 نيسان 2015

http://e-thesis.mutah.edu.jo/index.php/faculty-of-social-sciences/department-of-political-science-/883-2012-05-10-09-42-07.html

[24]-Graham Allison and Robert D. Blackwell, Russia and U.S. National Interests Why Should Americans Care?, Center for the National Interest, Washington,, 2011, pp: 11-12.

[25]–محمود حسن علي العفيفي، مشروع الشرق الأوسط الكبير واثره على النظام الإقليمي العربي، رسالة ماجستير، كلية الاداب والعلوم الإنسانية، جامعة الازهر–غزة، 2012، ص ص 26–27.

[26]–ينظر مثلا: روسيا: قرار أمريكا المعلن بعدم تسليح المعارضة السورية لا يعفيها من مسؤولية ما يجري، استخرج في: 11 شباط 2015

http://www.albawaba.com/ar/%D8%A3%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1/%D8%B1%D9% %8A-469577

وايضا، تقرير: استمرار مشاورات أمريكا وتركيا لتدريب المعارضة السورية، استخرج بتاريخ: 12 اذار 2015

http://www.dotmsr.com/details/%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D9%85%D8%B1%D8%A7%D8%D8%A9

[27]–تاريخ البرنامج النووي الإيراني، استخرج بتاريخ: 11 نيسان 2015

http://iq.shafaqna.com/AR/IQ/186576

[28]–ان كل مادة انشطارية أو وقود نووي أو تجارة نووية يعبر الحدود الدولية بتجارة يخضع لقيد من قبل الوكالة الدولية للطاقة الذرية منذ عام 1991 بفعل ما جرى من تداعيات البرنامج النووي العراقي

[29]–ينظر: د.خضر عباس عطوان، د.عبد العزيز مهدي مكي، العلاقة الأمريكية–الإيرانية، مجلة دراسات سياسية، العدد 24، بيت الحكمة، بغداد، 2013، ص ص 115–117. وايضا: د.فاطمة الصمادي، مفاوضات "النووي الإيراني": روحاني يحتاج اتفاقًا نهائيًا، مركز الجزيرة للدراسات، استخرج بتاريخ: تشرين الاول 2014http://studies.aljazeera.net/reports/2014/10/2014102884012925810.htm

[30]–ينظر، اتفاق لوزان يهيمن على الصحف الإسرائيلية، مركز الجزيرة للدراسات، استخرج بتاريخ: 11 ايار 2015

http://www.aljazeera.net/news/presstour/2015/4/5/%D8%A7%D8%AA%D9%81%D8%A7%D9%82-%D9%84%D9%88%D8%B2%D8%A7%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%88%D9%88%D9%8A-%D9%8A%D9%87%D9%8A%D9%85%D9%86-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%B5%D8%AD%D9%81-%D8%A5%D8%B3%D8%B1%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D9%84

[31]–ينظر، وزير خارجية سلطنة عمان يتحدث لـ CNN عن دور بلاده في الوساطة بين أمريكا وإيران، استخرج بتاريخ: 6 اذار 2015

http://arabic.cnn.com/middleeast/2015/02/02/me-020215-oman-fm-us-iran-talks

[32]–ينظر: منير شفيق، اتفاق الإطار النووي بين أمريكا وإيران، صحيفة رأي اليوم، في: 12 نيسان 2015

http://www.raialyoum.com/?p=243060

[33]–يرى البعض ان الاتفاق يسرع في التقارب الأمريكي–الإيراني، كونه يضع خطوطا لما على إيران ان تتصرف في اطاره، في اطار من البراغماتية الأمريكية. ينظر: د.احمد سيد احمد، أمريكا وإيران وتعايش المصالح، موقع الاهرام الرقمي، العدد 46888، في: 22 ابريل 2015

http://www.ahram.org.eg/NewsQ/382445.aspx#.VTcYPUsjMf0.facebook

[34]–ينظر مثلا: بتريوس: المليشيات الشيعية الخطر الأكبر على استقرار العراق وليس "داعش"، استخرج بتاريخ: 313 ايار 2015

http://arabic.cnn.com/middleeast/2015/03/21/petraeus-isis-isnt-biggest-long-term-threat-region

[35]–ينظر: خطة أمريكا لدعم الإرهاب واسقاط الجيوش العربية فى الشرق الأوسط، استخرج بتاريخ: 11 شباط 2015

http://www.algardenia.com/2014-04-04-19-52-20/qosqsah/11867-2014-08-03-21-03-50.html

[36]–د.عماد قدورة، محورية الجغرافيا والتحكم في البوابة الشرقية للغرب، اوكرانيا بؤرة الصراع، مجلة سياسات عربية، العدد 9، المركز العربي للابحاث ودارسة السياسات، تموز 2014، ص ص 48–49.

[37]–ينظر، الاتفاق النووي.. ترحيب دولي وإسرائيل: خطأ تاريخي، موقع فضائية الحرة، استخرج بتاريخ: 13 ايار 2015 :

http://www.alhurra.com/content/Iran-nuclear-talks-lausanne-/268468.html

[38]–اما تركيا فانها لم تتدخل لاعاقة الاتفاق، اذ ترى إنَّ لإيران الحقَّ في الحصول على الطاقة النووية السلمية؛ ما دام كان هناك قبول إيراني بقبول أنشطة والتزامات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، لان في المقابل ستكون تركيا رابحة في المجالات الاتية: الانفتاح على علاقات تعاون مع إيران، واستخدامها من قبل الولايات المتحدة كموازن مع إيران في المنطقة.

علي حسين باكير، محددات الموقف التركي من الاتفاق النووي الإيراني وانعكاساته، مركز الجزيرة للدراسات، في: 27 ابريل 2015

http://studies.aljazeera.net/reports/2015/04/201542010548115601.htm

[39]-Scott W. Harold, Is the Pivot Doomed? The Resilience of America's Strategic 'Rebalance', THE WASHINGTON QUARTERLY & WINTER 2015, pp: 89-92.

[40]-Thomas Wright, The Rise and Fall of the Unipolar Concert, THE WASHINGTON QUARTERLY & WINTER 2015, pp: 14-17.

[41]–ينظر، تقرير، تقرير : شركات الأمن الأجنبية بالعراق تعمل لمصلحة أمريكا و إسرئيل، مركز العراق للدراسات، استخرج بتاريخ: 11 شباط 2015

http://www.markazaliraq.net/?state=news&viewId=8921

[42]–أكد وزير الدفاع الأميركي، تشاك هيغل، في مستهل شباط 2014، مؤتمر ميونيخ للأمن عام 2014، أن إدارة الرئيس باراك أوباما تعتزم التحول في سياستها الخارجية؛ من التركيز على القوة العسكرية إلى الدبلوماسية، كونه، واستنادا إلى حديث الرئيس اوباما في خطاب حالة الاتحاد في كانون الثاني، لم يعد في استطاعة الولايات المتحدة أن تعتمد على القوة العسكرية وحدها.

تقرير، هيغل: السياسة الخارجية الأميركية ستقدم الدبلوماسية على القوة العسكرية، الجيش يعاني ضغوطا بسبب الحروب الطويلة في أعقاب هجمات سبتمبر، صحيفة الشرق الأوسط اللندنية، العدد 12850، فبراير 2014

[43]-NATONAL SECURITY STRATEGY, FEBRUARY 2015, , white house, Washington, 2015
https://www.whitehouse.gov/sites/default/files/docs/2015_national_security_strategy.pdf

[44]–محمد محمد حامد، نتائج محبطة: قراءة في نتائج قمة كامب ديفيد الثالثة، ال مركز العربي للبحوث والدراسات، استخرج في: 30 ايار 2015http://ww w.acrseg.org/38031

[45]–القمة الأمريكية الخليجية في كامب ديفيد نتائج متواضعة، مركز الشرق العربي، استخرج في: 18 ايار 2015

http://www.asharqalarabi.org.uk/%D8%A7%D9%84%D9%82%D9%85%D8%A9%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%85%D8%B1%D9%8A%D9%83%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D9%84%D9%8A%D8%AC%D9%8A%D8%A9-%D9%8A-%D9%83%D8%A7%D9%85%D8%A8-%D8%AF%D9%8A%D9%8A%D8%AF-%D9%86%D8%AA%D8%A7%D8%A6%D8%AC-%D9%85%D8%AA%D9%88%D8%A7%D8%B6%D8%B9%D8%A9-16-5-2015_ad-id!307395.ks#.VWt528-qqko

[46]–ينظر مثلا، العالم : صحيفة: مشروع قانون أمريكي يتيح لواشنطن تسليح الكرد والسنة بمعزل عن بغداد، استخرج بتاريخ 12 ايار 2015

http://www.iraq99.com/90913/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85-%D8%B5%D8%AD%D9%8A%D9%81%D8%A9-%D9%85%D8%B4%D8%B1%D9%88%D8%B9-%D9%82%D8%A7%D9%86%D9%88%D9%86-%D8%A3%D9%85%D8%B1%D9%8A%D9%83%D9%8A-%D9%8A%D8%AA%D9%8A%D8%AD.html

[47]–ينظر مثلا: البارزاني: دولة كردستان اتية وعلى العراقيين الاقتناع بوحدة طوعية وليست اجبارية، استخرج بتارخي: 11 ايار 2015http://iq.shafaqna.co m/AR/IQ/186576

[48]–كتبه كل من: مستشاران سابقان للأمن القومي : صمويل بيرغر وستيفن هادلي؛ والسفير الأمريكي السابق في العراق وتركيا جيمس جيفري؛ و دينيس روس المسؤول السابق في إدارة الرئيس الأمريكي باراك أوباما والمبعوث السابق للسلام في الشرق الأوسط دينيس روس؛ والمدير التنفيذي لمعهد واشنطن روبرت ساتلوف

[48]See : Samuel R. Berger, Stephen J. Hadley, James F. Jeffrey Dennis Ross, and Robert Satloff, Key Elements of a Strategy for the United States in the Middle East
The Washington Institute for Near East Policy, 2015
http://www.washingtoninstitute.org/uploads/Documents/pubs/PolicyNote24_Strategy-WEB.pdf

[49]–كتب ديفيد بترايوس وفنس سرشوك عن هذا الاتفاق قائلا:" انه اتفاق طالح لا يمكنه ان يكون قادرا على تقويض قدرات إيران النووية، كما انه يمنح إيران وسائل اطلاق قدراتها في ظرف لم تحمل على تعزيز الاستقرار الإقليمي". ينظر: ديفيد بترايوس وفنس سرشوك، ما بعد الاتفاق النووي الإيراني، الحياة اللندنية، ١٦ أبريل/ نيسان ٢٠١٤

http://www.alhayat.com/Opinion/Writers/1819283/%D9%85%D8%A7-%D8%A8%D8%B9%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA%D9%81%D8%A7%D9%82-%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%88%D9%88%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D9%86%D9%8A

[50]–ينظر مثلا: حسن طارق، الدولة الوطنية بعد الثورات، مجلة سياسات عربية، العدد 9، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، تموز 2014، ص ص 75–79.

[51]–قارن مع: روجر كوهين، لحظة الغضب العربي، صحيفة الشرق الأوسط اللندنية، في: الاثنين، 18 مايو 2015.